وصول الأطفال إلى العدالة
الإمارات العربية المتحدة

اصدر هذا التقرير *DLA Piper* في تموز عام 2015 وقد تكون الشبكة الدولية لحقوق الطفل (كرين) قد عدلته لذا تتحمل كرين كامل المسؤولية عن أيه أخطاء أو أوجه عدم دقة فيه.

I. ما هو الوضع القانوني لاتفاقية حقوق الطفل

A. ما هو الوضع القانون لاتفاقية حقوق الطفل والصكوك الدولية الأخرى المصادق عليها في القانون الوطني؟

صادقت دولة الإمارات العربية المتحدة على اتفاقية حقوق الطفل في 3 كانون الثاني /يناير عام 1987، مع أربعة تحفظات[1] وهي:

- الجنسية (المادة 7): تعتبر دولة الإمارات العربية المتحدة أن اكتساب الجنسية شأن داخلي تنظمه التشريعات الوطنية.
- حرية الفكر والوجدان والدين (المادة 14): وافقت دولة الإمارات العربية المتحدة فقط أن تكون ملزمة بمقتضى هذه المادة بحيث لا تتعارض مع الشريعة الإسلامية.
- الوصول إلى وسائل الإعلام (المادة 17): حيث تكون دولة الإمارات العربية المتحدة ملزمة فقط بضمان حق الطفل في الحصول على المعلومات من المصادر الوطنية والدولية المتنوعة، إذ قصرت التزامها بها في ضوء ما تقرره الأنظمة والقوانين المحلية، وبما لا يُخل بتقاليدها وقيمها الثقافية.
- حماية الطفل (المادة 21): وضعت دولة الإمارات العربية المتحدة تحفظا على هذه المادة حيث أبدت التزامها بمبادئ الشريعة الإسلامية التي لا تجيز التبني

بالإضافة إلى ذلك، وحتى تاريخ هذا التقرير، لم تنضم الإمارات العربية المتحدة إلى أي من البروتوكولين الاختياريين لاتفاقية حقوق الطفل.[2]

يتولى مجلس الوزراء، بوصفه الهيئة التنفيذية للاتحاد وتحت الرقابة العليا لرئيس الاتحاد وللمجلس الأعلى، الإشراف على تنفيذ أحكام المحاكم الاتحادية، والمعاهدات والاتفاقيات الدولية التي يبرمها الاتحاد.[3] ومع ذلك، ليس واضحا ما هو وضع أو قوة تلك المعاهدات الدولية (بما في ذلك اتفاقية حقوق الطفل) في القانون، وما إذا أصبحت جزءا من القانون الوطني عند التصديق.

B. هل لاتفاقية حقوق الطفل أسبقية على القانون؟

ليس واضحا ما إذا كان للمعاهدات الدولية مثل اتفاقية حقوق الطفل الأسبقية على القانون الوطني، ومع ذلك، تنص المادة 7 من الدستور على أن "الشريعة الإسلامية يجب أن تكون المصدر الرئيسي للتشريع" وقد يعني هذا أنه إذا كان هناك تعارض بين القانون المحلي واتفاقية حقوق الطفل، فإن القاضي سيعتمد على الأرجح على القانون الأكثر توافقا مع الشريعة الإسلامية.

---

[1] مجموعة معاهدات الأمم المتحدة، متوفرة على:
https://treaties.un.org/Pages/ViewDetails.aspx?src=IND&mtdsg_no=IV-11&chapter=4&lang=en#EndDec.

[2] خبراء الأمم المتحدة بشأن بيع الأطفال واستغلال الأطفال في البغاء وفي المواد الإباحية ينهون زيارة لدولة الإمارات العربية المتحدة، متوفرة على العنوان التالي:http://www.ohchr.org/EN/NewsEvents/Pages/DisplayNews.aspx?NewsID=9541&LangID=e.

[3] المادة 60 (7) من دستور الإمارات العربية المتحدة، 1996، متوفر على:
https://ar.wikisource.org/wiki/%D8%AF%D8%B3%D8%AA%D9%88%D8%B1_%D8%AF%D9%88%D9%84%D8%A9_%D8%A7%D9%84%D8%A7%D9%85%D8%A7%D8%B1%D8%A7%D8%AA_%D8%A7%D9%84%D8%B9%D8%B1%D8%A8%D9%8A%D8%A9_%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%AA%D8%AD%D8%AF%D8%A9

C. هل أدرجت اتفاقية حقوق الطفل في القانون الوطني؟

تلزم المادة (125) من الدستور دولة الإمارات العربية المتحدة لتنفيذ المعاهدات، والتي من شأنها أن تشمل اتفاقية حقوق الطفل. لا يوجد تشريع محدد فيما يتعلق بتنفيذ اتفاقية حقوق الطفل.

تنفذ التشريعات المحلية التالية بعض من أحكام اتفاقية حقوق الطفل:

i. القانون الاتحادي رقم 2012/1 والذي يتعلق بحضانة الأطفال مجهولي النسب. ولهذا القانون تطبيق محدود للغاية. فهو يبين التزامات دولة الإمارات في توفير الرعاية من جهة الدولة ومن الوالد المتبني بحيث لا يكون نسب الأطفال معروف.
ii. القانون الاتحادي رقم 9 لسنة 1976 بشأن الأحداث الجانحين والمتشردين، ويهدف مشروع القانون الاتحادي المتعلق بجنوح الأحداث لاستبدال القانون الاتحادي رقم 9 لسنة 1976
iii. قانون الأحوال الشخصية الاتحادي رقم 28 لسنة 2005 والذي يتضمن عددا من الأحكام المتعلقة بالحماية والرعاية والخدمات المقدمة للأطفال

وقد أعربت لجنة حقوق الطفل ("اللجنة") عن قلقها من أن مبادئ اتفاقية حقوق الطفل، مثل عدم التمييز ومصالح الطفل الفضلى، غير محمية بشكل كاف في القانون المحلي في الإمارات العربية المتحدة.[4]

ان المجلس الوطني الاتحادي بصدد سن قانون موحد لحقوق الطفل بحلول نهاية عام 2015. وهذا القانون سوف يذهب ابعد من أحكام الشريعة، وسيحمي حقوق جميع الأطفال بغض النظر عن العرق أو الجنس أو الدين [5]

D. هل يمكن إنفاذ اتفاقية حقوق الطفل مباشرة في المحاكم؟

لا يبدو أن بالإمكان إنفاذ اتفاقية حقوق الطفل مباشرة في محاكم الإمارات العربية المتحدة.

E. هل هناك أمثلة على استخدام المحاكم المحلية أو تطبيقها لاتفاقية حقوق الطفل أو غيرها من الصكوك الدولية ذات الصلة؟

لا يوجد اية سوابق قضائية في الإمارات العربية، ولذا لا يمكن التأكيد اذا ما كانت المحاكم المحلية قد طبقت اتفاقية حقوق الطفل. ليس هناك نظام رسمي للإبلاغ في دولة الإمارات العربية المتحدة ولا تنشر القرارات الصادرة عن المحاكم الإماراتية .

II. الوضع القانوني للطفل

A. هل يستطيع الأطفال و / أو ممثليهم رفع قضايا في المحاكم المحلية للطعن في انتهاكات حقوق الطفل؟

انظر الجزء الثالث ألف أدناه.

لا توجد أحكام محددة في القانون لإعطاء الفرصة للأطفال أن يُستمع إلى آرائهم التي تؤثر عليهم في الإجراءات، سواء الجنائية أم المدنية.[6]

B. إذا كان الأمر كذلك، هل يسمح للأطفال من جميع الفئات العمرية برفع الدعاوى ب أنفسهم وبأسمائهم/

[4] فاطمة حسن بشير جمعة، حقوق الطفل في دولة الإمارات العربية المتحدة، تقرير عن" حقوق الطفل في دولة الإمارات العربية المتحدة"، متوفر على: https://dppcr.files.wordpress.com/2012/09/childrens-rights-in-uae-fatma-beshir-cairo.pdf.

[5] S Salama, FNC Passes Child Rights Bill, January 22nd 2015, available at: https://www.zawya.com/story/UAE_FNC_passes_Child_Rights_draft_law-GN_22012014_230161/.

[6] المرجع السابق

أو بالأصالة عنهم، أو هل يجب أن ترفع الدعوى من قبل أو بمساعدة ممثل عنهم؟

يعد التعامل مع القصر بموجب القانون الإماراتي غير متناسق داخليا. حيث يميز القانون المدني بين سن الرشد (21 سنة) وسن التمييز (7 سنوات هجرية).[7] ولا يعتبر الشخص الذي يفتقر إلى الأهلية بسبب سنه مؤهلا لممارسة حقوقه/ها المدنية، على أساس أن الأشخاص بين هذه الأعمار يفتقدون للأهلية بموجب القانون. ومع ذلك، لا يشرح القانون المدني ما إذا كان الشخص الذي يفتقر إلى الأهلية قد يستطيع ممارسة حقوقه هذه من خلال أحد الوالدين أو الوصي أو ممثل آخر.

ويحدد القانون المدني الحالي السن الذي يحق للقاصر فيه إدارة ممتلكاته.[8] فليس للقاصر الذي لم يبلغ سن التمييز الحق في إدارة حياته / ممتلكاته. حيث تكون إدارته/ها بين سن التمييز وسن الرشد، صحيحة إذا كانت ذات فائدة بحتة للقاصر (وعلى العكس، تكون باطلة إذا كانت مضرة). ويمكن الحصول على موافقة ولي الأمر فيما يتعلق بالتعاملات التي لا تعود بالفائدة كليا ولا تضر كليا.

على الرغم من أن هذه القواعد لا توضح وضع الطفل عند المثول أمام المحكمة في الإمارات، ولكن على ما يبدو فان المحكمة تعترف بحق الوصي على القاصر الذي لم يبلغ بعد سن الرشد في تمثيله.

C. كيف ترفع القضايا عادة في حالة الرضع والأطفال الصغار؟

انظر الجزء الثاني (ألف) أعلاه.

D. هل يستطيع الأطفال أو ممثليهم الحصول على المساعدة القانونية المجانية أو المدعومة عند رفع مثل هذه الدعاوى؟

المساعدة القانونية متاحة فقط "لغير ميسوري الحال"[9] الذين لديهم "ظروف صعبة"[10] ومن غير المعروف ما إذا كانت أي من تلك الحالات التي تم فيها تقديم أو توفير المساعدة القانونية قد نظرت فيها المحاكم. وبصفة عامة، لا بد من توفير التمويل اللازم لهذه القضية ذات الصلة من قبل ولي أمر الطفل أو/ ممثله/ها.

إذا كان الطفل الجانح غير مصحوب بولي الأمر، أو مفصول عن أسرته، أو مؤهلا للحصول على المساعدة القانونية، فتعين الحكومة ممثل قانوني له.[11]

E. هل هناك أي شروط أخرى أو حدود على الأطفال أو ممثليهم القانونيين عند رفع الدعاوى (مثلا موافقة والدي الطفل أو الوصي عليه على رفع الدعوى)؟

من غير المؤكد ما إذا كان على الطفل الحصول على موافقة امره/ها أو الوصي قبل رفع الدعوى، هناك سلطة محدودة جدا على مسألة حق مثول الطفل أمام في محاكم الإمارات العربية المتحدة بشكل عام.

وينص قانون الأحوال الشخصية لسنة 2005 إلى أن ولي أمر الطفل (ويختلف هذا عن وصي الطفل) في الأسرة يجب أن يكون الأب بالدرجة الاولى. فإذا لم يكن ذلك ممكنا، فيصبح الطفل في رعاية أقرب قريب من عائلة الأب والذي من شأنه أن يرث من الأب، وإلا فإن القاضي سيكون بمثابة الوصي على الطفل.[12] يحدد قانون الأحوال الشخصية أيضا أن ولي الأمر يجب أن يكون من الذكور

---

[7] قانون المعاملات المدنية الإماراتي.

[8] تفسر كلمة "ممتلكات" في هذا السياق على نطاق واسع، وتشمل الحق في الفرض أو خيارات أخرى: المرجع السابق.

[9] المرسوم الإداري رقم 2011/106. أنظر: http://www.adjd.gov.ae/portal/site/adjd/LegalAid.

[10] المرجع السابق

[11] القانون الاتحادي رقم 1992/43، المادة 50، متوفر على:
https://www.dubaipolice.gov.ae/dp/portal/public/downloads/rules_proc.pdf?itemId=208.

[12] قانون الأحوال الشخصية لعام 2005، المادتين 32 و 34. انظر: http://theuaelaw.com/vb/showthread.php?t=28.

ويكون بالغ وعاقل، وإذا كان الطفل مسلما فيجب أن يكون ولي الأمر كذلك.[13]

III. **كيف يمكن الطعن بانتهاكات حقوق الأطفال امام المحاكم الوطنية؟**

A. إذا كان هناك انتهاك محتمل للدستور أو غيره من مبادئ القانون المحلي، أو لاتفاقية حقوق الطفل أو غيرها من الصكوك الدولية / الإقليمية ذات الصلة، فكيف يمكن تقديم طعنا قانونيا؟

هناك خيارات محدودة للطعن في انتهاكات حقوق الطفل في دولة الإمارات العربية المتحدة. يجوز رفع دعوى مدنية نيابة عن الطفل في المطالبة بتعويضات. لا يسمح بالمراجعة القضائية للقوانين أو الإجراءات الإدارية عموما للأفراد، ولا يسمح بالدعاوى الخاصة.

بذلت دولة الإمارات العربية المتحدة جهودا رامية إلى إنشاء مؤسسة وطنية لحقوق الإنسان من خلال تشكيل لجنة لحقوق الإنسان دائمة في المجلس الوطني الاتحادي، وإنشاء لجنة في وزارة الداخلية من أجل زيادة الوعي بحقوق الإنسان عند إعمال القوانين، كما أوصت الأمم المتحدة.[14] ويمكن للجنة حقوق الإنسان في المجلس الوطني الاتحادي تلقي الشكاوى من المنظمات غير الحكومية (وليس من الأفراد) عن انتهاكات حقوق الإنسان، واقتراح توصيات لتعديل القوانين. كما وتتعامل مع انتقادات المنظمات الدولية، وخاصة هيئات الأمم المتحدة، وتصدر تقارير سنوية عن أوضاع حقوق الإنسان في دولة الإمارات العربية المتحدة.[15]

B. ما هي السلطات التي تتمتع بها المحاكم لمراجعة هذه الانتهاكات، وما هي سبل الانتصاف التي توفرها؟

تحكم المحاكم الإماراتية عادة بتعويض الأضرار في القضايا المدنية، ويتم منح تعويضات منصفة (مثل أوامر زجرية) فقط وفقا لتقدير المحكمة وتكون هذه نادرة الحدوث. ومع ذلك، فإننا لم نتمكن من العثور على أي توجيهات بشأن سبل الانتصاف المتاحة عند الطعن بالحكومة الإماراتية فيما يتعلق بالقانون المحلي.[16]

للمحكمة الاتحادية العليا ولاية قضائية للنظر في دستورية القوانين والتشريعات واللوائح عموما، إذا ما أحيل إليها هذا الطلب من أية محكمة في البلاد أثناء دعوى منظورة أمامها.[17] لا يسمح الدستور للأفراد للطعن المباشر بالقوانين الدستورية، ولكنه يحدد أن بإمكان القادة السياسيين لإمارة واحدة أو أكثر الطعن بالقوانين، [18]يلغي الدستور أي نصوص أو أحكام تتناقض مع تعديلاته.[19]

C. هل يجب أن يشتمل مثل هذا الطعن على احد الأطفال الضحايا أو أكثر ، أو هل من الممكن الطعن في القانون أو رفع الدعاوى دون تسمية ضحية معينة؟

لم يحدد هذا البحث أي خيارات يمكن من خلالها رفع دعاوى من دون تسمية ضحية محددة.

D. هل يمكن التقدّم بأي دعوى جماعية أو منازعات قضائية جماعية مع تسمية الضحايا أو بدونه ؟

لا يوجد لدى دولة الإمارات العربية المتحدة آلية للتقاضي التمثيلي أو للدعاوى الجماعية أو التقاضي

---

[13] لمرجع السابق، المادة 33. انظر http://theuaelaw.com/vb/showthread.php؟t=28.

[14] http://www.law.yale.edu/rcw/rcw/jurisdictions/asw/unitedarabemirates/frontpage.htm.

[15] قرار رقم (7)، عام 2013. لجنة حقوق الإنسان، متوفر على:
https://www.almajles.gov.ae/AboutTheFNC/ConstitutionandSystems/Pages/HumanRightsCommittee.aspx:

[16] http://www.iclg.co.uk/practice-areas/litigation-and-dispute-resolution/litigation-and-dispute-resolution-2015/united-arab-emitrates.

[17] المادة (99) من دستور الإمارات العربية المتحدة، 1996.

[18] المرجع السابق

[19] المرجع السابق، المادة 3

الجماعي. ويجب رفع كل دعوى على حدة.[20]

E. هل يسمح للمنظمات غير الحكومية أن تتقدّم بطعن بشأن انتهاكات محتملة لحقوق الطفل أو أن تتدخل في قضايا سبق وتمّ تقديمها؟

تسمح الإمارات بتعيين خبراء من طرف ثالث في المحاكم إذا كانت هناك حاجة لهم، والمحكمة هي التي ستقرر اختيار الخبير من بين قائمة مقبولة من الخبراء.[21]

يجب على المنظمات غير الحكومية التسجيل لدى وزارة الشؤون الاجتماعية، حيث تخضع لكثير من القيود المرهقة.[22] لا يوجد حاليا أي قوانين تنظم أنشطة المنظمات غير الحكومية على وجه التحديد في دولة الإمارات العربية المتحدة، ولكن هنالك تشريعات مقترحة تتم صياغاتها حاليا.[23]

IV. **اعتبارات عملية** الرجاء تفصيل بعض المسائل والمخاطر والشكوك العملية التي قد تتعلق بالتقدّم بدعوى للطعن بانتهاك حقوق الأطفال، مثل:

A. الاختصاص المكاني في أي محكمة يمكن التقدّم بدعوى (مثلاً، المحكمة المدنية أو الجنائية أو الإدارية، إلخ)؟ ما الذي قد تقتضيه العملية الأساسية لتقديم الدعوى؟

هناك ثلاثة فروع للمحاكم في دولة الإمارات العربية المتحدة وهي: المدنية والجزائية والشرعية.

ففي الدعاوى المدنية، ترفع القضية أولا إلى المحكمة الابتدائية، التي تتألف من ثلاثة قضاة، تبدأ الإجراءات عند تقديم مطالبة (تسمى "شكوى") في مكتب المحكمة ودفع الرسوم المطلوبة.[24]

ويمكن البدء بقضية جنائية من خلال تحقيقات الشرطة، والتي تنقل إلى مكتب المدعي العام خلال يومين من تسجيلها، ويقرر المدعي إثبات أو إسقاط التهم بعد توثيق إفادات الشهود، والتي يجب أن تجمع في غضون أسبوعين من تلقي الشرطة للقضية. إذا أثبتت التهم، يجوز للطرفين توظيف محامين مؤهلين.

هناك محاكم مخصصة للأحداث في دولة الإمارات العربية المتحدة، وفيها قضاة للأحداث.[25] تبدأ المسؤولية الجنائية في سن السابعة[26] ، حيث يعاقب على جريمة ما منذ هذا العمر بالجلد وبتر الأطراف، أو الانتقام من الألم الذي لحق بالضحية.[27] على الرغم من السماح بالإيذاء البدني من سن السابعة، إلا أن عقوبة الإعدام ليست كذلك، حيث يعطى قضاة الأحداث كامل الحرية لمعاقبة الأطفال الذين تتراوح أعمارهم بين سبعة إلى 16، وتمنح سلطة تقديرية جزئية فقط للقاضي في قضايا الأطفال بين 16 و 18.[28]

للمحكمة الشرعية صلاحيات حصرية للقضايا المتعلقة بالخلافات الأسرية والطلاق والميراث وحضانة و / أو الوصاية على الأطفال وإساءة معاملة الأطفال. يمكن أن تستمع المحكمة الشرعية أيضا للطعون من المحكمة الجنائية على المستوى الاتحادي، إلا إذا لم تشتمل القضية على أي طرف

---

[20] PLC: التقاضي والتنفيذ في الإمارات العربية المتحدة: نظرة عامة، متوفر بالانجليزية على: http://uk.practicallaw.com/4-501-9686.

[21] المرجع السابق

[22] Freedom House, 'United Arab Emirates', 2015, available at: https://freedomhouse.org/report/freedom-world/2015/united-arab-emirates#.Ve2wnsa6k7A.

[23] http://gulfbusiness.com/2014/04/uae-plans-law-regulate-ngos/#.VeV7fLxVK1E.

[24] المادة 10 من قانون الرسوم القضائية رقم (1)، 1994.

[25] قانون العقوبات في الإمارات العربية المتحدة، المادة 63 (1)، متوفر على: https://www.icrc.org/ihl-nat/6fa4d35e5e3025394125673e00508143/e656047207c93f99c12576b2003ab8c1/$FILE/Penal%20Code.pdf

[26] المرجع السابق، المادة 62.

[27] http://humanium.org.

[28] Franklin E. Zimring, David S. Tanenhaus, Maximo Langer, Juvenile Justice in Global Perspective.

مسلم.

B. الدعم القانوني/ تكاليف المحكمة ما الظروف التي يمكن أن تتوفر فيها المساعدة القانونية المجانية أو المدعومة للطفل المدّعي أو لممثله من خلال نظام المحكمة (مثلاً، هل يجب أن تعرض القضية مسألة قانونية ذات أهمية أو تظهر احتمال نجاحها)؟ هل يتوقع من الطفل المدّعي أو ممثله أن يسدد تكاليف المحكمة أو يغطي نفقات أخرى؟

انظر الجزء الثاني دال أعلاه. في حالات استثنائية (على سبيل المثال، إذا كان المدعي ضحية حادث) يمكن الإعفاء من الرسوم.

C. الخدمات المجانية /الدعم المالي في حال عدم توفر المساعدة القانونية، هل يستطيع الطفل المدّعي أو ممثله الحصول على مساعدة قانونية من محام مزاول متطوع من خلال منظمة معنية بحقوق الطفل أو بموجب اتفاق لا يتطلب دفع التكاليف القانونية مسبقاً؟

لم يجد هذا البحث أي توجيهات بشأن تقديم المساعدة على أساس تطوعي. ولكن لا يوجد أي سبب يمنع ذلك، ولا يسمح القانون الإماراتي بإعادة توزيع الرسوم في الحالات الطارئة.

توفر مؤسسة دبي لرعاية النساء والأطفال، وهي ملجأ غير ربحي، خدمات مجانية للأطفال ضحايا العنف، بما في ذلك المساعدة القانونية،[29] وهذا يوفر فقط لمواطني دبي.

D. التوقيت: ما هي الفترة المحددة للتقدّم بشكوى بعد حدوث الانتهاك؟ هل ثمة أحكام خاصة تجيز للراشدين بالتقدّم بشكوى تتعلق بانتهاكات حقوق الطفل قد حدثت عندما كانوا أطفالاً؟

يشتمل القانون المدني للإمارات العربية المتحدة على قواعد عامة متعلقة بالحد الزمني، حيث تسقط الدعوى بعد 15 عاما بالتقادم عموما، إلا إذا ذكر حكما محددا خلاف ذلك، وهناك العديد من الاستثناءات لهذه القاعدة العامة، وتشتمل عدة قوانين على فترات التقادم، وهذا يتوقف على نوع النزاع، ففترة التقادم، ولها استثناءات، هي ثلاث سنوات بتهمة إحداث ضرر (أضرار).[30]

E. الأدلة: ما نوع الأدلة المقبولة/المطلوبة من أجل إثبات عمل انتهاكي؟ هل توجد قواعد أو إجراءات أو ممارسات معيّنة للتعامل مع أدلة لدى الأطفال أو مقدّمة منهم؟

لا تطبق قواعد محددة على الأدلة التي يقدمها الأطفال، يقدم الطرف الوثائق التي يرغب في الاعتماد عليها في قضيته إلى المحكمة، وليس هناك أي التزام على الطرف فيما يتعلق بتقديم الوثيقة التي تضر قضيته. وتستند جميع الإجراءات في المسائل المدنية على المذكرات المكتوبة التي تدعم بأدلة موثقة. ويتم البت في القضية على أساس المذكرات الخطية والأدلة الموثقة، ولا تقبل الشهادات الشفوية، وعلى الرغم من إمكانية توثيق إفادة شاهد ما في المحكمة، إلا أن قيمتها كدليل قليلة جدا.[31]

إذا استدعي الشخص في المحكمة الجنائية للإدلاء بشهادته أمام سلطة قضائية ورفض أداء اليمين أو الشهادة دون عذر مقبول، فقد يعاقب بالحبس (لمدة تصل إلى سنة) و / أو غرامة (لا تزيد عن خمسة آلاف درهم).[32]

F. القرار: ما الفترة التي قد يستغرقها إصدار قرار من المحكمة إذا حدث عمل انتهاكي؟

تعد عملية التقاضي في دولة الإمارات العربية المتحدة عموما بطيئة جدا، حيث من المرجح أن

---

[29] مؤسسة دبي لرعاية النساء والأطفال. http://www.dfwac.ae/en/

[30] القانون المدني الإماراتي لعام 1987، المادة 210 (3)، متوفر على:
https://lexemiratidotnet.files.wordpress.com/2011/07/uae-civil-code-_english-translation_.pdf.

[31] التقاضي والتنفيذ في الإمارات العربية المتحدة: نظرة عامة.

[32] المرجع السابق

تستغرق القضية من سنة إلى سنتين للاستماع إليها في المحكمة الابتدائية، وتأخذ الطعون وقتا أطول بكثير.[33]

G. الاستئناف: ما هي احتمالات استئناف قرار في المحكمة العليا؟

يمكن استئناف القرارات الصادرة عن المحكمة الابتدائية في محكمة الاستئناف، أو في المحكمة الشرعية إذا كانت القضية تتعلق بخلافات عائلية أو جرائم معينة. يمكن الطعن بالقضايا في محكمة النقض في نهاية المطاف (في جميع الإمارات باستثناء رأس الخيمة، والتي لا يوجد فيها محكمة نقض).[34]

H. الأثر: ما هي الاحتمالات قصيرة وطويلة الأمد لأثر قرار سلبي؟ هل ثمة إمكانية حدوث ردة فعل سياسية عكسية أو مضاعفات تنجم عن قرار ايجابي؟

من الصعب تقييم أثر قرار سلبي في ضوء المعلومات المحدودة المتاحة فيما يتعلق بحقوق الأطفال أمام المحاكم في الإمارات العربية المتحدة. لا يوجد نظام للسوابق القضائية التي من شأنها أن تجعل من أي قرار يُنشر ملزم للأي محكمة، ويتم البت في كل قضية حسب مزاياها الخاصة والحقائق المقدمة. وقد يجعل هذا التنبؤ بنتيجة التقاضي في دولة الإمارات العربية المتحدة صعبا. لا يعد القضاء مستقلا في الإمارات، حيث أن الأحكام القضائية تخضع لمراجعة القيادة السياسية.[35]

I. المتابعة: ما هي المخاوف أو التحديات الأخرى التي يمكن توقعها في إنفاذ قرار ايجابي؟

انظر الجزء الرابع ح أعلاه.

V. **عوامل إضافية** الرجاء إدراج أية قوانين وسياسات وممارسات وطنية أخرى تكون برأيكم ذات صلة كي تؤخذ بالاعتبار عند استعراض العمل القانوني لنقض انتهاك حقوق الطفل

خطوط المساعدة

أوجدت هيئة دبي للتنمية المجتمعية خط مساعدة لحماية الطفل للتأكد من أن الأطفال الذين تنتهك حقوقهم يستطيعون التماس الحماية عن طريق آلية للشكاوى. فالأخصائيين الاجتماعيين والنفسيين على أهبة الاستعداد لمساعدة القاصرين في الإبلاغ عن أي انتهاكات للشرطة.[36] وهذه الآلية متاحة فقط للمقيمين في دبي .

قوانين الشريعة

تنص المادة 7 من الدستور على أن الإسلام هو الدين الرسمي للاتحاد، والشريعة الإسلامية هي المصدر الرئيسي للتشريع في الاتحاد. يشتمل القانون على أحكام الشريعة الإسلامية وأحكام من القرآن ومن الأحاديث المقبولة ومن السُنة. تحفظت دولة الإمارات العربية المتحدة على المواد 14 و 17 و 21 عندما صادقت على اتفاقية حقوق الطفل لأنها تعتبر غير متوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية نظرا لمكانة الشريعة باعتبارها أعلى مصدر للقانون،[37] وهذا يعوق حق الطفل في حرية الفكر والوجدان والدين، والوصول إلى المعلومات، والتبني تحت ظروف معينة، ويتدخل قانون الشريعة أيضا بحضانة الطفل والوصاية، وكذلك الميراث، فهنالك فرق بين حصة الابنة في الميراث وحصة الابن (فللذكر مثل حظ

[33] ICLG, 'United Arab Emirates - Litigation & Dispute Resolution 2015', available at: http://www.iclg.co.uk/practice-areas/litigation-and-dispute-resolution/litigation-and-dispute-resolution-2015/united-arab-emitrates.

[34] التقاضي والتنفيذ في الإمارات العربية المتحدة: نظرة عامة.

[35] Freedom House.

[36] هيئة تنمية المجتمع في دبي، الصفحة الرسمية:.https://www.cda.gov.ae/ar/socialcare/childrenandyouth/Pages/ChildProtectionCenter.aspx:

[37] المادة (99) من دستور الإمارات العربية المتحدة، 1996.

الأنثيين).[38]

اعد هذا التقرير لأغراض تعليمية وإعلامية فقط، ولا يجب تفسيره على أنه مشورة قانونية.

[38] المرجع السابق